

Distr.
GENERAL

A/49/155
S/1994/556
10 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البندان ٦٤ و ٦٥ من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة
الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا مذكرة وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المؤرخة
٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
تحت البندين ٦٤ و ٦٥ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باك جيل يون
السفير
الممثل الدائم

مرفق

مذكرة وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤

(ينبغي وضع ترتيب جديد للسلم ليحل محل
الترتيب المتعلق بالهدنة في شبه الجزيرة الكورية)

ستنقضي عما قريب ٤١ سنة منذ أن صممت المدافع عن الهدير في شبه الجزيرة الكورية ومنذ أن وقع اتفاق الهدنة الكوري.

وفي الوقت الذي استمرت فيه حالة اللاحرب واللاسلم لأربعة عقود في إطار وقف إطلاق النار، بقيت التوترات بنفس القدر من الحدة وازداد خطر الحرب مع مرور الأيام.

لقد شحنت الولايات المتحدة في الشهور الأخيرة فقط عتادها العسكري الحديث، بما في ذلك بطاريات قذائف "باتريوت"، إلى كوريا الجنوبية، ونشرت بشكل هائل حاملات طائراتها بالغة الضخامة وسفنا حربية أخرى حول مياه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولقد قامت، في الجانب الآخر، بإجراء مناورات عسكرية مشتركة، الواحدة تلو الأخرى، مع كوريا الجنوبية. وقد أدت هذه التحركات اليوم إلى وضع خطر يمكن فيه للحرب النووية أن تندلع في أي وقت في شبه الجزيرة الكورية. وتؤكد التطورات الحالية ميسيس الحاجة للقيام بخطوات فعالة وحاسمة لتفادي خطر الحرب ووضع ترتيب جديد للأمن في كوريا.

أولا - لقد عملت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بجد لتحويل ترتيب وقف إطلاق النار إلى سلم دائم

إن اتفاق الهدنة الكوري^(١)، والذي وقع في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٥٣، هو مجرد ترتيب مؤقت يفترض عملية متابعة يقوم فيها الطرفان المتحاربان بالإقلاع عن الأعمال العسكرية وبالعامل على استبدال الهدنة باتفاق للسلم. وجاء في الفقرة ٦٠ من المادة الرابعة في اتفاق الهدنة الكوري: "من أجل ضمان تسوية سلمية للمسألة الكورية، يوصي القائدان العسكريان للجانبين هنا حكومات البلدان المعنية في الجانبين بضرورة أن يعقد، في غضون ٣ أشهر من موعد توقيع اتفاق الهدنة وبدء سريانه، مؤتمر سياسي رفيع المستوى

للجانبيين يشترك فيه ممثلون يتم تعيينهم على التوالي للتسوية من خلال التفاوض للمسائل المتعلقة بسحب جميع القوات الأجنبية من كوريا والتسوية السلمية للمسألة الكورية، إلخ.

وقد بذلت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل ما بوسعها كي تنفذ بإخلاص اتفاق الهدنة وتحويل ترتيب وقف إطلاق النار إلى سلم دائم.

وفي المحادثات التي تمت بين الطرفين اللذين وقعا على اتفاق الهدنة، والتي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣ في بانمونجوم، لعلاج مسألة عقد مؤتمر سياسي كوري، تقدمت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمقترحات شاملة تتعلق بتصنيف المشاركين وبنود جدول الأعمال، وحتى ببلاغ صحفي عن المؤتمر، كما قامت بجهود متأنية لكيما يعقد المؤتمر. ولكن المحادثات علقت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ عندما قررت الولايات المتحدة الخروج من الجولة الثالثة والعشرين للمحادثات بعد أن ثابرت على تكرار دعواها غير المعقولة.

ويعود الفضل في عقد مؤتمر وزراء خارجية البلدان المعنية بتنسيق سلمي للمسألة الكورية في نيسان/أبريل ١٩٥٤ في جنيف، إلى الجهود المثابرة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولقد اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا المؤتمر إنشاء حكومة موحدة من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية في كل كوريا، وسحب جميع القوات الأجنبية من كوريا خلال ستة أشهر بعد ذلك، وقد فعلت كل ما في وسعها لتأمين توافق في الآراء حول هذا الاقتراح.

ولكن الولايات المتحدة أصرت، بطريقة غير منطقية، على أن تجرى "الانتخابات" وفقا للإجراءات الدستورية لكوريا الجنوبية وبحضور الأمم المتحدة، وهي أحد الأطراف المحاربة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن لا تنسحب قوات الولايات المتحدة إلى أن تقوم "كوريا الموحدة". وقد أصدرت الولايات المتحدة بعد ذلك إعلانا من طرف واحد عن تعليق مؤتمر جنيف ودمرت المؤتمر في آخر الأمر.

ولكن الجهود المخلصة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استمرت فيما بعد بغرض تنفيذ التزاماتها كطرف موقع على اتفاق الهدنة.

سرحت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٨٠ ٠٠٠ جندي في عام ١٩٥٦ واتخذت تدابير، بموافقة حكومة جمهورية الصين الشعبية، لسحب متطوعي الشعب الصيني في عام ١٩٥٨.

وفي أوائل السبعينات، أخرجت سلطات الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية المحادثات رفيعة المستوى بين الشمال والجنوب، والتي رتبت بعد جهد جهيد، عن الخط وكشفتا عن نواياهما بمواصلة سياسة "الكوريتين". بيد أنه إزاء هذا الوضع، اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في آذار/مارس ١٩٧٤، أن تعقد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة محادثات ثنائية تناقش فيها الطرق الكفيلة بنزع فتيل المواجهة العسكرية والتوصل إلى اتفاق للسلم، وقد ذهبت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أبعد من ذلك عندما وجهت لكونغرس الولايات المتحدة مشروع اتفاق السلم المزمع مناقشته في المحادثات المقترحة.

لقد أكد قرار للأمم المتحدة أن الاقتراح المقدم من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عادل ومعقول. فقد رددت الجمعية العامة للأمم المتحدة، هذا الاقتراح، واعتمدت في دورتها الثلاثين القرار ٣٣٩٠ (د - ٣٠) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ الذي يدعو إلى حل "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية، والاستعاضة عن اتفاق الهدنة باتفاق للسلم وانسحاب جميع القوات الأجنبية من كوريا الجنوبية. ولم يكن أيضا أمام الولايات المتحدة، التي تعرضت لضغط شديد للغاية من الجماهير العالمية القوية، أي خيار سوى أن تدرج في مشروع القرار المقدم منها إلى الدورة الثلاثين للجمعية العامة ضرورة اجتماع جميع الأطراف المعنية مباشرة بالمسألة للتفاوض بشأن ترتيب جديد يحل محل اتفاق الهدنة ويساعد على تقليل التوترات وإقامة سلم دائم.

وأعربت الولايات المتحدة في وقت لاحق عن استعدادها للتحرك في اتجاه نزع فتيل التوترات في شبه الجزيرة الكورية عن طريق إجراء محادثات ثلاثية تضم الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكوريا الجنوبية أيضا، بدلا من المحادثات الثنائية المقترحة إجراؤها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وأخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في الحسبان الموقف الذي أعربت عنه الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، فأعلنت اقتراحا رسميا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، يعتبر مطلقا لعهد جديد، بافتتاح محادثات ثلاثية، باشتراك سلطات كوريا الجنوبية على قدم المساواة في المحادثات الثنائية المقترحة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، التي كان من المقرر أن توقع فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على اتفاق للسلم على أساس ثنائي، من ناحية، أن يعتمد فيها من ناحية أخرى الشمال والجنوب إعلانا بعدم الاعتداء.

وأثناء الدورة السنوية للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أبلغت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الجمعية العامة بأن الوقت قد حان لاتخاذ قرار محدث لحل "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا

الجنوبية، والاستعاضة عن اتفاق الهدنة باتفاق للسلم واقترحت عقد مفاوضات بين الأطراف المعنية بهدف التوصل إلى ترتيب جديد للسلم يحل محل ترتيب الهدنة القائم.

وقامت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مؤخرا، بتقديم اقتراح إلى الولايات المتحدة، عن طريق بيان أصدرته وزارة خارجيتها مؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل من هذه السنة، بأن يعقد البلدان مفاوضات من أجل إقامة ترتيب جديد للسلم يساعد في ضمان إقامة سلم يمكن الاعتماد عليه على أساس عملي، مؤكدة الحاجة الماسة إلى تحويل اتفاق الهدنة إلى اتفاق للسلم، نظرا لأن الترتيب الحالي لوقف إطلاق النار لم يعد في موقف يمكنه من الحيلولة دون حدوث تكديس للأسلحة أو تهديد عسكري أو نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية.

وبدلا من أن تقوم الولايات المتحدة بقبول جميع هذه المقترحات العادلة المقدمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، واصلت الولايات المتحدة انتهاك اتفاق الهدنة عن طريق تصعيد حشدها العسكري والقيام على نحو متكرر بتدريبات عسكرية واسعة النطاق.

ثانيا- إصابة اتفاق الهدنة وآلية الهدنة بالشلل وتحولهما إلى أدوات عديمة الفائدة

قامت الولايات المتحدة وهي طرف حقيقي في اتفاق الهدنة، بانتهاك أحكام هذا الاتفاق على مدى الأربعين سنة الماضية على نحو منتظم.

وبعد أن وقعت الولايات المتحدة على اتفاق الهدنة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٥٣، أبرمت "معاهدة المساعدة الدفاعية المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا" في تشرين الأول/أكتوبر من السنة ذاتها مع سلطات كوريا الجنوبية في انتهاك لأحكام الاتفاق وذلك في محاولة لجعل الوجود العسكري للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية قانونيا.

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، أسقط جانب الولايات المتحدة طائرة عمودية متجهة إلى مطار كيمبو في بعثة تفتيش عادية كانت تقوم بها اللجنة الإشرافية للدول المحايدة، مما أدى إلى مقتل ثلاثة مندوبين بولنديين من أعضاء اللجنة كانوا على متن الطائرة العمودية.

وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٥٦ ، أجبرت الولايات المتحدة أفرقة التفتيش التابعة للدول المحايدة على الانسحاب من المنافذ المحددة للدخول إلى المنطقة الخاضعة لقيادة الأمم المتحدة التي كانت الأفرقة تتمركز فيها وفقا للفرع جيم من المادة الثانية من اتفاق الهدنة، نظرا لأن الأفرقة كانت تلاحظ انتهاكات الولايات المتحدة للاتفاق وتقدم تقارير عنها.

ومنذ ذلك الحين واللجنة الإشرافية للدول المحايدة غير قادرة على إيفاد بعثاتها التي فوضها اتفاق الهدنة ولاية إيفادها.

وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٥٧ وفي أعقاب طرد أفرقة التفتيش الموقعي، أعلنت الولايات المتحدة من جانب واحد عدم الامتثال للفقرة الفرعية ١٣ (د) من اتفاق الهدنة التي تستبعد إدخال عتاد عمليات تعزيز إلى كوريا.

وتنص الفقرة الفرعية ١٣ (د) من اتفاق الهدنة على أن "تمتنع الأطراف المتعارضة عن إدخال طائرات مقاتلة وعربات مدرعة وأسلحة وذخيرة للتعزيز إلى كوريا". وكانت هذه هي الطريقة التي مهدت بها الولايات المتحدة الطريق للأساس القانوني والإداري الذي مكنها من المضي قدما في تكديس الأسلحة بطريقة مطلقة العنان في كوريا الجنوبية. وقد أدخلت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين إلى كوريا الجنوبية كمية ضخمة من الأسلحة المتطورة من بينها ١ ٠٠٠ سلاح نووي دون أي قيود.

وليس هناك مسؤول سوى الولايات المتحدة عن "حادث السفينة بويبلو التابعة للولايات المتحدة" و "حادث طائرة التجسس من طراز EC-121" و "حادث بانمو نجوم"، وهي حوادث دفعت الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة الحرب، وركزت بالتالي أنظار العالم على شبه الجزيرة. ومما زاد الأمر سوءا، قيام الولايات المتحدة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١، من جانب واحد، بتعيين "لواء" من جيش كوريا الجنوبية بوصفه المندوب الرئيسي لقوات الأمم المتحدة لدى لجنة الهدنة العسكرية، على الرغم من أن من الواضح أنه غير مؤهل لعدم ملاءمة تعيينه من الناحية القانونية لاتفاق الهدنة.

إن هذا نكث صريح للعهد لشل آلية الهدنة العسكرية وتجاهل للموقع الآخر على اتفاق الهدنة والسخرية منه. وردا على هذا، لم يكن أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خيار سوى أن تستدعي مندوبها الرئيسي إلى لجنة الهدنة العسكرية.

ولم يكن من شأن هذا التصرف غير المسؤول من جانب الولايات المتحدة إلا إبطال أحكام اتفاق الهدنة اللازمة لمنع تكرار نشوب الحرب وتعطيل عمل الهيئات المنفذة للاتفاق ونتيجة لذلك، تحولت لجنة الهدنة العسكرية إلى هيئة اسمية توقفت الأطراف الشرعية المكونة لها عن الوجود، وتحول اتفاق الهدنة إلى مجرد صحائف ورقية جوفاء غير قادرة على المساعدة في ضمان السلم في شبه الجزيرة الكورية.

ويتمثل الواقع الحالي في أنه لن يمكن منع تكديس الأسلحة وتكرار نشوب الحرب عن طريق آلية الهدنة العتيقة، التي تحولت إلى أداة من أدوات سياسة الحرب الباردة.

ثالثا - ضرورة تحويل حالة وقف إطلاق النار إلى حالة سلم دائم

إن استمرار مسالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة عن اتفاق الهدنة وعدم وجود ترتيبات أمنية جديدة لضمان السلم عمليا هما المسؤولان عن حالة البلبل السائدة في شبه الجزيرة الكورية منذ نهاية الحرب الكورية. وبعبارة أخرى، فإن حالة عدم الاستقرار لا تزال قائمة حيث فشلت بنية الحرب الباردة في افساح المجال لقيام بنية تقارب فوق شبه الجزيرة الكورية.

ومن المعروف أن اتفاق الهدنة قد رسخ العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وهما الطرفان الحقيقيان في الاتفاق، على أنها علاقات عدائية.

ومن أجل أن تقيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة علاقات جديدة محل هذه العلاقات العدائية، بات من الضروري إنهاء ترتيبات وقف إطلاق النار، التي تعد تراثا نموذجيا لعصر الحرب الباردة ووضع ترتيبات جديدة للسلم. وهذا من شأنه أن يساعد على إنهاء خطر "الغزو المزعوم باتجاه الجنوب"، وتصور احتمال "غزو باتجاه الشمال"، وإقامة علاقات جديدة قائمة على التقارب والثقة المتبادلة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وهي علاقات ستؤدي إلى اندثار المواجهة وعدم الثقة.

وقد أوصت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل الولايات المتحدة أكثر من مرة، عن طريق قنوات الاتصال، بالنظر في وضع ترتيبات أمنية جديدة، بدلا من الابقاء على الأمر الواقع المتمثل في ترتيبات الهدنة، أو بحث تنشيط آليات وقف إطلاق النار المعطلة. غير أن الولايات المتحدة رفضت أن تقبل بصورة ايجابية المقترحات والمبادرات المعقولة التي قدمتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وسيكون من المفهوم أن وجود النية للابقاء على حالة وقف اطلاق النار، حتى ما بعد عصر الحرب الباردة الراهن يعني أن النية تتجه نحو استمرار سياسة الحرب الباردة فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية وسيعني أيضا اعتزام التحرك باتجاه المواجهة والحرب، بدلا من السلم والاستقرار.

وفي نهاية الأمر، فإن العلاقات العدائية القائمة منذ زمن طويل بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة قد أسفرت عن وجود مسائل هامة، كمسألة الأسلحة النووية فوق شبه الجزيرة الكورية، وجعلت الجهود المبذولة لحل هذه المسائل تصل إلى طريق مسدود.

ولو أن البلدين قد كفا بالفعل عن عدائهما لكل منهما الآخر وقاما بتطبيع علاقتهما، لما وجدا نفسيهما مطلقا يواجهان هذه المسائل بالمرة، وحتى لو طرأت قضايا معينة، لكان بوسعيهما إيجاد حلول لها دون صعوبة وفي جو من الثقة. ومع ذلك، لن يتم أيضا بيسر حل مسألة الأسلحة النووية فوق شبه الجزيرة الكورية إلا عندما تعالج هذه القضية على أساس نهج تدابير شاملة من منظور العلاقة عموما بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

وتستدعي الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية انتهاء نظام الهدنة في وقت مبكر. وليس هناك ما يدعو إلى أن تظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة دولتين متعاديتين، لمجرد أنهما تحاربا ذات مرة.

وفي الجولة الأولى من المحادثات الثنائية التي جرت في حزيران/يونيه ١٩٩٣، اتفقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على مبادئ عدم الاعتداء، وهي دلالة على أن البلدين قد سلما بالحاجة إلى أن يفعلا ذلك. ولما كان الأمر كذلك، فليست هناك أي ظروف تحول دون انتهاء الولايات المتحدة قانونا حالة وقف اطلاق النار وتحسين علاقاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وربما كانت هناك نهج عديدة لانتهاء حالة وقف اطلاق النار. وأحد الممارسات المعترف بها عالميا هي أن يأخذ أحد الأطراف المتحاربة زمام المبادرة في انتهاء حالة الحرب. وهناك أمثلة لبلدان أنهت العلاقات العدائية التي كانت قائمة في نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد أعلنت مصر وباكستان، على سبيل المثال، من جانب واحد، انتهاء حالة الحرب مع ألمانيا في عام ١٩٥١، وأصدر الاتحاد السوفياتي السابق في كانون الثاني/يناير ١٩٥٥ مرسوما لمجلس الرئاسة السوفياتي الأعلى يعلن فيه قراره بانتهاء حالة الحرب مع ألمانيا.

وفي حالة مواصلة الولايات المتحدة بتحد رفضها الاستجابة لاقتراح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الداعي إلى انتهاء حالة وقف إطلاق النار لصالح وضع ترتيبات جديدة للسلم، فلن يكون لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي بديل، سوى أن تعتمد، في الوقت الذي تراه مناسباً، تدابير تتخلى فيها من جانب واحد عن مركزها كأحد الموقعين على اتفاق الهدنة.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٥٣، الوثيقة S/3079، التذييل ألف.

— — — — —